

تأمين شؤون معيشة السكان بشكل منتظم وادخال التعديلات على النظام العام في المناطق بشكل يكون اكثر ما يكون تناسقا مع الاجراءات المرعية داخل اسرائيل بالنسبة لمثل تلك الحالات . ويبدو ان الاوضاع السياسية التي سادت المنطقة منذ ١٩٦٧ ، والتي امتنعت اسرائيل بسببها عن التخلي عن تلك المناطق بينما أصرت في نفس الوقت على عدم الانسحاب منها ، كانت السبب المباشر وراء المواقف الاسرائيلية هذه .

٤ - سكان القدس العرب

يختلف الوضع القانوني للسكان العرب في مدينة القدس عن ذلك القائم بالنسبة للسكان العرب في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، حيث ان اسرائيل أعلنت عن ضم المدينة اليها ، مع بعض ضواحيها ، بعد وقت قصير من احتلالها ، وهو ما لم تفعله بالنسبة لباقي المناطق المحتلة ، ومن هنا الفارق في الاوضاع القانونية بين السكان . كذلك يعود هذا الوضع ويتغير اذا ما قورن مع الاوضاع القانونية للعرب داخل اسرائيل ، حيث ان اجراءات الضم الخاصة التي اتبعت بالنسبة للقدس اكسبت سكانها بعض « الحقوق » التي لم تكن من نصيب العرب في اسرائيل ، وحجبت عنهم « حقوقا » أخرى حصل عليها أولئك العرب قبل فترة طويلة .

اتخذت السلطات الاسرائيلية موقفا مميزا من القدس بعد احتلالها ، على اثر اعلانها انها ستجعل من المدينة بأكملها « عاصمة اسرائيل الموحدة » ، عندما سارعت الى ضم المدينة الى اسرائيل قبل ان يمر شهر على احتلالها ، لتضع العرب والعالم أمام حقيقة واقعة . ففي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أقر الكنيست قانونا بتعديل قانون انظمة السلطة والقضاء (٦١) ، وهو اول قانون أصدرته اسرائيل بعد الاعلان عن اقامتها ، خولت الحكومة بموجبه ، بأمر تصدره ، بضم أي مساحة من فلسطين ، وحسب نص القانون « أرض - اسرائيل » ، الى اسرائيل وذلك بواسطة فرض القانون والادارة الاسرائيليين على تلك المساحة . وفي نفس اليوم أقر تعديل آخر لقانون البلديات (٦٢) سمح بموجبه لوزير الداخلية باضافة تلك المساحة التي أعلنت الحكومة عن ضمها الى اسرائيل ، الى البلدية التي تجاورها ، بواسطة توسيع حدود تلك البلدية . وعلى اثر هذا مباشرة ، وفي اليوم التالي لتعديل القانونين المذكورين ، أصدرت سكرتيرة الحكومة بيانا أعلنت بموجبه ان الحكومة الاسرائيلية قررت ضم مدينة القدس القديمة (العربية) وضواحيها ، بمساحة تقدر بحوالي ٦٩٩٦٠ دونما من الارض ، الى اسرائيل (٦٣) ، بينما أعلن وزير الداخلية انه قرر اتباع تلك المساحة ببلدية القدس الغربية (اليهودية) (٦٤) ، لتضاف الى مساحتها السابقة البالغة ٣٧٢٠٠ دونم ، بحيث يعتبر الشطران مدينة واحدة ، في حين أصدر الحاكم العسكري في القدس في اليوم التالي ، اي ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، أمرا بحل بلدية القدس الغربية (٦٥) ، وحتى دون ان يكون مخلوا قانونا بذلك .

يتضح من الاجراءات السابقة ، والسرعة التي نفذت بها ، الاصرار الاسرائيلي على ضم القدس الغربية الى اسرائيل ، وهي العملية التي اثارته معارضة واسعة لدى سكان المدينة العرب وفي العالم العربي ودول عديدة أخرى ، ودفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى اعتبارها اجراءات باطلة ، طالبة من اسرائيل العمل على الغائها (٦٦) . كذلك اثارته عملية الضم هذه مشاكل قانونية معتقدة ، تتعلق بالوضع القانوني للسكان العرب في المدينة ، وهي المشاكل التي لا تزال اسرائيل تسعى لحلها ، منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم ، وذلك بواسطة مجموعة من القوانين والانظمة التي اصدرت خصيصا لذلك . وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال اصدار قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة ١٩٦٨ (٦٧) ، الذي اضيفت اليه سنة ١٩٦٩ انظمة أخرى لاستكمالها (٦٨) ، ثم أعيد نشره على شكل نص موحد سنة ١٩٧٠ (٦٩) وأدخلت عليه تعديلات اضافية ، مرة أخرى ، سنة